توفره لنفسها.

ومن الناحية العملية، سيكون على الدولة الفلسطينية ان تعتمد كثيراً على التزام المجتمع الدولي للحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها ضد أي تهديدات تتعرّض لها. ورمزاً لجديتها، فان قوات دولية أو متعدّدة الجنسية ستوضع في أماكن متفق عليها على الحدود الفلسطينية ـ الاسرائيلية أو الفلسطينية ـ الاردنية لحفظ السلام ومن أجل القيام بأعمال المراقبة. وهذا وضع غير مريح بالنسبة لأي قطر يجد نفسه فيه، ولكن سيكون للفلسطينيين، على كل حال، خيار عسكري محدود للغاية؛ ولهذا، فان الاستفادة الواعية من البعد العالمي من أجل الحفاظ على أمنهم ليس سوى تصرّف منطقي. ويدل ذلك، ضمنياً، على مساهمة كاملة في نشاطات ومناقشات مختلف الوكالات الدولية ابتداءاً من الامم المتحدة والانضمام الى المعاهدات أو المواثيق الاخرى التي تنظّم العلاقات والسلوك بين الدول.

منظمة اقليمية خاصة بالأمن

ان ما سلف ان ذكرناه يوضح، أيضاً، ان المنظمات الاقليمية ووكالات الامن الجماعي يمكن لها ان تلعب دوراً خاصاً في دعم الامن الفلسطيني. وبصورة خاصة، فان الاطار الاقليمي سيوفر شكلاً من أشكال الردع، واتفاقيات تعاقدية ملزمة ومساعدات خارجية واشرافاً؛ وقد يبرهن كل ذلك على أنه أكثر فعالية من الحد الادنى من القدرة الدفاعية العسكرية. ولذلك، فان هذه ا لدراسة تقترح اقامة واحدة أو أكثر من البنيات الثلاث التالية: «منطقة مفتوحة» ثلاثية اردنية ـ فلسطينية ـ اسرائيلية؛ «جماعة أمن» عربية ـ اسرائيلية؛ ومنظمة مظلية على نمط مؤتمر الامن والثقة في اوروبا (CSCE).

وبالنسبة للحالة الاولى، فان «المنطقة المفتوحة» ستربط الدول الثلاث، هي الاردن وفلسطين واسرائيل في بنية خاصة تصمّم لتعزيز الامن والانماء الاقتصادي. وإذا رجعنا الى نموذجي البينيلوكس أو المنطقة الشمالية، على سبيل المثال، فان الترتيبات الثلاثية ستقوم على الصفقة المتكاملة التي اقترحناها من قبل، لتوفير الحد الاقصى من حرية التحرك والدخول الى كل أنحاء فلسطين / اسرائيل، لتشمل الاردن. وستطبق الحريات ذاتها والقيود الاساسية: حرية التحرك، والعمالة والاقامة، ولكن توضع قيود على ممارسة الامتيازات السياسية الخاصة بالمواطنة (مثل حق التصويت)، وحق السيادة لتكون قاصرة بالنسبة لأي مواطن على واحدة من الدول الثلاث.

ان الميزة الاساسية لتوسيع العلاقة الفلسطينية ـ الاسرائيلية على هذا النحو هي توسيع المدى الجغرافي الخاص بالترتيبات الامنية ليشمل كل المنطقة، ومن ثم يقلّل من العبء أو التجاوزات التي تجابه أي دولة بمفردها[١١]. وبالنتيجة، فان هذا الاجراء سيسمح بقدر أكبر من المرونة والتحرر في ما يتعلق بالانسان والارض على نطاق «المنطقة المفتوحة»؛ وعندما يكون الامن المادي مضموناً والسيادة السياسية معترفاً بها، فان كل دولة تستطيع ان تسمح باضفاء نوع من «الضبابية على حدودها»[١٢].

ان «المنطقة المفتوحة» الثلاثية ستوفر لكل دولة فوائد أمنية بالاضافة الى تلك التي حددت في اتفاقيات السلام الثنائية. فاسرائيل ستكسب المزيد من العمق الاستراتيجي[١٣]. وحين تحل قضية الولاء الفلسطيني، فان الاردن سيتمتع بالتزام الكل باحترام هويته السياسية ووحدة أراضيه. اما بالنسبة للفلسطينيين، فان الميزة الاساسية الامنية التي سيجنونها من البنية المقترحة هي الحد